

السيد الرئيس، السيدة المقرر الخاص،

تود مؤسسة السلام مع منظمة أمريكيون للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين أن تشكران المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة بالمحاميين لتقريرها الأخير بعد زيارة ولايتها لدولة الإمارات العربية المتحدة. لقد رحبنا بتقريرها الشامل عن نظام العدالة في الإمارات العربية المتحدة ونؤيد بشكل كامل التوصيات 42 جميعها الواردة فيه.

في هذا التقرير، رفعت ولايتكم المخاوف الأساسية بشأن استقلال القضاء الإماراتي، بما في ذلك مخاوف بشأن تأثير واسع النطاق للسلطة التنفيذية في العملية القضائية، ومقدار الضغط والتأثير الذي تملكه السلطة التنفيذية والنيابة العامة على العدد الكبير للقضاة الغير إماراتيين والعاملين بعقود عمل قصيرة المدة لدى القضاء الإماراتي.

وذكر التقرير أن "التقارير والادعاءات بضغوط من قبل أعضاء السلطة التنفيذية والمدعين العامين وغيرهم من عملاء الدولة، ولا سيما أفراد جهاز أمن الدولة، هي مصدر قلق بالغ للمقرر الخاص. إلا أنها تشعر بالقلق بشكل خاص من أن النظام القضائي لا يزال تحت السيطرة الفعلية للفرع التنفيذي للحكومة".

وتماشياً مع هذا التقييم، نود أن نعرب عن قلقنا فيما يتعلق بأدوار الديوان الملكي ومكاتب الحاكم المحلي في التدخل في أمور إدارة العدل. وقد ذكرت هذه العملية مؤخراً في تقرير حقوق الإنسان لوزارة الخارجية الأمريكية عن دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2014، والذي نص أن "مكاتب الحكام المحليين أو الدواوين، حافظت على التقليد المتبع بمراجعة الجرائم الجنائية والمدنية قبل أن تحال القضايا إلى النيابة العامة. كما قاموا بمراجعة أحكام مررها القضاة، حيث أرجعت القضايا إلى محكمة الاستئناف في حال لم توافق على الأحكام، كما تقوم بالتصديق على الإفراج عن كل السجناء الذين أكملوا أحكامهم. إن انخراط الدواوين [في هذه المسائل]... أدى إلى تأخير طويل قبل وبعد العملية القضائية وإطالة فترة قضاء المتهمين في السجن. وتعتبر السلطات قرار الديوان في أي قضية في المحكمة على أنه قرار نهائي".

في حين لم يتطرق التقرير لهذا، هل بحثت ممارسات وأنماط تدخل السلطة التنفيذية خلال بعثتكم في الإمارات العربية المتحدة؟ وإذا حدث ذلك، كيف توصي ولايتكم بالتصدي لهذه الممارسات العرفية خارج الهيكل القضائي الرسمي؟

شكراً.